قوانين تخدم البلطجة

أخى وعزيزى القارئ، ربما يكون عنوان كلماتى هذه سيزعج بعضنا، وخاصة أهل العدالة، وقد يُفسر بعضهم الآخر بأن عنوان المقال فيه نوع من التعدى على حدود الكتابة؟! إن عنوانى هذا لم يأت من فراغ، وإنما هو نتاج تجربة مواطن، بل الآلاف من أبناء الشعب الكادح، إنها تراكمات لقوانين ليس له بواقعنا، لقد سُنت قوانين على مدار سنين طويلة ومنها قوانين أُصدرت بعد قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير، وكنا نتمنى بأن تكون هذه القوانين أُلغيت وعفا عليها الزمن لإرجاع الحقوق لأصحابها، لكن للأسف الشديد مازلنا نصطنع القوانين السلبية والمُقيدة لأصحابها والتائهين بين غرف المحاكم للحصول على حقوقهم، هذه القوانين الوضعية المُفصلة على مزاج أصحاب المصالح، ونحن نعانى الأمرين من بعض القوانين سواء الجنائية أو الإدارية.

إن واضعى بعض القوانين لا يتحمل هذه الدساتير الخانقة، كما يوجد كم هائل من قوانين يجب معالجتها، وبعض الآخر يلغى تمامًا

من ساحة المحاكم تناقض بعضها البعض فى الإجراءات مما يطيل من فترة القضية وعمل على المشاحنات بين المتخاصمين، فالقضية التى من المفترض أن تصدر حكمًا خلال أسابيع تمتد إلى شهور، بل ربما تستغرق سنوات؟!

وأنا شخصيًا قد مررت بهذا الظلم البين والتى أعتبرها قضية تافهة جدًا بالمقارنة بالقضايا الأخرى، لكن للأسف امتدت لشهور طويلة وما زالت القضية معلقة لحين البت فيها بسبب الاعتصامات والتأجيلات والنظر والاطلاع عليها، وهى لاتحتاج من يبت فيها لوضوحها هذه الضبطية الصادرة من المحاكم للبلطجية لا يقبل بأى حال طالما الحق واضح، هذه القوانين التى تخدم المتعدين على المال العام والخاص والعقارات مما يسهل لهم بكل حرية للتنقل لارتكابهم الجرائم من قتل وتخريب واعتداء على حرمات الناس فى ظل حمايته القانونية عن طريق الدساتير الخادمة لهم، وهناك ظلم من نوع آخر، وعلى سبيل المثال:

صدر فرمان من وزير العدل السابق «ممدوح إسماعيل» بتحصيل غرامات على القضايا الخاسرة لصالح القضاة وصناديق المحاكم، والمواطنة التى خسرت قضيتها عن فقد بصرها فحكمت عليها المحكمة بدفع رسوم وتحصيلها لحساب القضاة وصناديق المحاكم الخاصة بدعم وتمويل رحلات المصايف والعمرة

والحـج. إن أصـحاب الحقـوق مـاذا يفعلـون أمـام البلطجيـة والمتسولين والمتآمرين على القانون وبحثهم عن ثغـرات للانفـلات من الأحكام الصادرة ضدهم.

مجلة النهار عدد:يونيو 2012 م